

الوقائع العراقية.. نظرة صحفية على الجريدة الرسمية

مليح صالح شكر

واشنطن



هذا البحث مستقطع من دراسة مستفيضة لي عن التشريعات الصحفية العراقية تنتظر دورها في الطبعة، وأنتشره مستقلاً عن الكتاب لأهميته التاريخية، وأرجو أن لا يُلنقط



أحد أبعاد الوقائع العراقية الجريدة الرسمية للحكومة العراقية

بعض الكتيبة معلوماتي الحصرية، ويتسبونها لأنفسهم،
□□□□
في بحث في صفحات تاريخ الصحافة العراقية، وفي صفحات سلسلة مجموعة القوانين العراقية لفت إنتباهي أن الجهة التي نشرت هذه القوانين بعد غزو العراق واحتلاله عام 2003 قد رمزت لبعض القوانين بجملته (نشر في الوقائع العراقية، الجزء 1) ومرسوماً موضعاً من قبله (يقصد الرئيس أحمد حسن البكر)، وما يبعث على التساؤل كون قرارات مجلس قيادة الثورة الاقتصادية العربية، على تسلسل الأرقام من 974 إلى 979، اللذين يقعان ضمن التسلسل لا توجد لهما ما يطرح التساؤلات حول بصيغتهما وعدم نشر نصوصهما).

وهذا وزير في الحكومة، وأحياناً له مكتب داخل مبنى المجلس الوطني قرب مكاتب أكثر مسؤول نفوذاً، ونراه يتسائل عن مصير قراراتين على الأقل، لم يعثر لهما على أثر في الجريدة الرسمية للدولة العراقية (الوقائع العراقية).
□□□□
وقد لاحظت أن الأسباب الموجبة لقانون النشر في الجريدة الرسمية

، رقم 78 لسنة 1977 تضمنت جملة واضحة وصريحة حول (تنظيم نشر التشريعات السرية في أعداد خاصة)، أي أن الدولة آنذاك كانت فعلاً تصدر أعداداً خاصة للوقائع العراقية. وما يلي نص هذه الأسباب الموجبة كما نُشرت في ذلك القانون، في الوقائع العراقية، العدد رقم 2594 بتاريخ 1977-6-20: (إن تسيير علم الجمهور بالقواعد القانونية المنظمة للمجتمع، شرط من شروط قيام الدولة العصرية الديمقراطية، ولهذا فقد اقتضت أحكام الدستور المؤقت بنشر القوانين في (الجريدة الرسمية) واعتبار تاريخ النشر بدءاً للعمل بكيانها، إلا إذا نص على خلاف ذلك. وقد اضطلعت (الوقائع العراقية) منذ صورها في أوائل العشرينات وحتى اليوم، لهذا الدور الهام، بحيث أصبحت مرجعاً موحداً لكل راغب في الإطلاع على ما يثاء من قوانين وأنظمة وتعليمات وقرارات وبيانات تصدرها أجهزة الدولة المختلفة، التي زال اتساعها، وتعدده أوجه نشاطها، لذا بات من الضروري وضع معايير موضوعية لتتلقاها في (الوقائع العراقية) وتُحدّد ما ينشر فيها، وتنهى حالات عدم اتساقاً تُشر بعض النصوص الهامة كالمعاديات والاتفاقيات الدولية الصالحية بقانون وتنظيم نشر (التشريعات السرية) بإعادة خاصة. حيث إن قانون نشر القوانين رقم 59 لسنة 1926 الذي مضى على تشريعه نصف قرن، لم يعد يتماشى مع التحوّلات الحاصلة بعد ثورة (30-31) من ولا مع واقع طموحات المرحلة ومنطلقات الإعلام القانوني، فقد لزم تشريع قانون جديد ينظم إصدار (الوقائع العراقية) "على أسس صريحة، ويضفي عليها صراحة صفة (الجريدة الرسمية للجمهورية العراقية)."

ولم يذكر في هذا القانون شيئاً عن (الوقائع العراقية) التي كانت في أواخر العشرينات وبداية الثلاثينات من القرن العشرين، وهو بغدادى المنشأ بالرغم من أصول عائلته، بعد الاحتلال للعمل في دولة قطر حتى بلغ السن القانونية، وانتقل على من سبقه في منصبه برئاسة الجمهورية. وانتقل رشدي خالد، وهو بغدادى المنشأ بالرغم من أصول عائلته، بعد الاحتلال للعمل في دولة قطر حتى بلغ السن القانونية، وانتقل على من سبقه في منصبه برئاسة الجمهورية. وانتقل رشدي خالد، وهو بغدادى المنشأ بالرغم من أصول عائلته، بعد الاحتلال للعمل في دولة قطر حتى بلغ السن القانونية، وانتقل على من سبقه في منصبه برئاسة الجمهورية.

ولا يدري أحد مصير (رشيد القصير) الجمهوري بعد غزو العراق واحتلاله في نيسان عام 2003 وقد ضاعت أو نهبت تلك الأعداد الخاصة للوقائع العراقية، مع ما نهبت قوات الاحتلال وأذانه من الوثائق العراقية، التي نقلتها بالمطارات الهليكوبتر الكبرية إلى مطار بغداد، ولتضمحلها طائرات عسكرية إلى الولايات المتحدة.

أما النسخ التي كانت تحفظ في (رشيد وزارة العدل، فلم يكن مصيرها أفضل من نصيب النسخ التي كانت في (رشيد رئاسة الجمهورية) فقد تعرضت مبنى وزارة العدل في الصالحية ببغداد، للعبث بعد قليل من احتلال العراق عام 2003 ثم في عام 2013 لتفارق هائل أحرق الأخصر والسياس، ولم تنجو مكاتبتها ووثائقها ومحسوبياتها من الحريق.

وقد أكد المعينون والمهتمون الذين طلبت مشورتهم بيان الوقائع العراقية كانت فعلاً تصدر (أعداداً مسدودة التداول)، وأن نسخها كانت تحفظ في (رشيد القصر الجمهوري، ووزارة العدل حصراً. وحاولت تتبع هذه الأعداد الخاصة للجريدة الرسمية، دون الحصول على نسخة منها، وساحصل حصراً، لكنها حقة لا غير عليها، ومعروفة على نطاق واسع في أحياتى الصحفيين. تحدثت يوم الخميس 15 من 2019 في لقاء بإسهاب مع السيد سجاد الغازي، ويدها عدة مرات، وهو في بغداد، وليده اطلاع واسع، وعزير بالمعلومات بشأن هذه المسألة، وفي كل المسائل الأخرى ذات الصلة بصحافة العراق ووثايقها، فأكد أنها فعلاً كانت عادة معمول بها لنشر بعض التشريعات والأحكام التي لم يكن نظام الحكم وأغبا بترويجها كثيراً، موضحة أن (العدد الخاص) كان يصدر بنسختين فقط!

ومن الواضح جداً، إن جريدة الوقائع العراقية بدأت بعد قليل من توقيع إتفاق 11 آذار 1970 مع الكرار، في إصدار جزئين، أحدهما علني يتضمن قضايا إدارية عادية وبيانات وزراء فنئين مثل العدل والداخلية والشؤون الاجتماعية والكمارة، وغيرها، بينما خصص الجزء الثاني الرسمي، للتغذيات الوزارية والمراسيم الهامة في حركة قيادة الدولة، وغير ذلك من قرارات، والتي تسميت (التشريعات الخاصة). ولذلك فأنني أصيل إلى فرضية أن الوقائع العراقية قد بدأت مبكراً في سنوات حكم ما بعد 17 تموز عام 1968 الصادرة بطبعين عامة وخاصة، وإن هذا الإجراء قد استخدم بعد عدة شهور من توقيع إتفاق 11 آذار عام 1970 بين الحكومة العراقية والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة الملا مصطفى البارزاني.

لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن الدولة وقادتها لم يكونوا يرغبون بإطلاع الأفراد على بعض التشريعات؛ لأن أولئك القادة لم يكونوا يرغبون أصلاً بإطلاع الرأي العام على تلك (التشريعات السرية). وفي مرحلة حملة تقصي حقيقة هذه (الوقائع السرية) إن حاز التعبير، فإجاني أحد المختصين بالقانون تأكيدات بصحة الرأي بانها فعلاً كان تطبع (نسختين)، وروى لي حادثة حضرها بنفسه للتعامل الرسمي مع الوقائع السرية. واعتذر لأنني قد تعهدت له بعدم نشر أسمه أو أسم الجهة الحكومية التي كان حاضراً فيها خلال هذه الحادثة. وباختصار أن النص المنشور في الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية للدولة، هو النص الوحيد الذي يعول عليه قانونياً، وتلك التشريعات السرية لزم أن تأخذ شكلها القانوني، لذلك صدر بعد ذلك نص قانونية، وانتقل على من سبقه في منصبه برئاسة الجمهورية.

والنقل رشدي خالد، وهو بغدادى المنشأ بالرغم من أصول عائلته، بعد الاحتلال للعمل في دولة قطر حتى بلغ السن القانونية، وانتقل على من سبقه في منصبه برئاسة الجمهورية. وانتقل رشدي خالد، وهو بغدادى المنشأ بالرغم من أصول عائلته، بعد الاحتلال للعمل في دولة قطر حتى بلغ السن القانونية، وانتقل على من سبقه في منصبه برئاسة الجمهورية.

ولا يدري أحد مصير (رشيد القصير) الجمهوري بعد غزو العراق واحتلاله في نيسان عام 2003 وقد ضاعت أو نهبت تلك الأعداد الخاصة للوقائع العراقية، مع ما نهبت قوات الاحتلال وأذانه من الوثائق العراقية، التي نقلتها بالمطارات الهليكوبتر الكبرية إلى مطار بغداد، ولتضمحلها طائرات عسكرية إلى الولايات المتحدة.

أما النسخ التي كانت تحفظ في (رشيد وزارة العدل، فلم يكن مصيرها أفضل من نصيب النسخ التي كانت في (رشيد رئاسة الجمهورية) فقد تعرضت مبنى وزارة العدل في الصالحية ببغداد، للعبث بعد قليل من احتلال العراق عام 2003 ثم في عام 2013 لتفارق هائل أحرق الأخصر والسياس، ولم تنجو مكاتبتها ووثائقها ومحسوبياتها من الحريق.

وقد أكد المعينون والمهتمون الذين طلبت مشورتهم بيان الوقائع العراقية كانت فعلاً تصدر (أعداداً مسدودة التداول)، وأن نسخها كانت تحفظ في (رشيد القصر الجمهوري، ووزارة العدل حصراً. وحاولت تتبع هذه الأعداد الخاصة للجريدة الرسمية، دون الحصول على نسخة منها، وساحصل حصراً، لكنها حقة لا غير عليها، ومعروفة على نطاق واسع في أحياتى الصحفيين. تحدثت يوم الخميس 15 من 2019 في لقاء بإسهاب مع السيد سجاد الغازي، ويدها عدة مرات، وهو في بغداد، وليده اطلاع واسع، وعزير بالمعلومات بشأن هذه المسألة، وفي كل المسائل الأخرى ذات الصلة بصحافة العراق ووثايقها، فأكد أنها فعلاً كانت عادة معمول بها لنشر بعض التشريعات والأحكام التي لم يكن نظام الحكم وأغبا بترويجها كثيراً، موضحة أن (العدد الخاص) كان يصدر بنسختين فقط!

ومن الواضح جداً، إن جريدة الوقائع العراقية بدأت بعد قليل من توقيع إتفاق 11 آذار 1970 مع الكرار، في إصدار جزئين، أحدهما علني يتضمن قضايا إدارية عادية وبيانات وزراء فنئين مثل العدل والداخلية والشؤون الاجتماعية والكمارة، وغيرها، بينما خصص الجزء الثاني الرسمي، للتغذيات الوزارية والمراسيم الهامة في حركة قيادة الدولة، وغير ذلك من قرارات، والتي تسميت (التشريعات الخاصة). ولذلك فأنني أصيل إلى فرضية أن الوقائع العراقية قد بدأت مبكراً في سنوات حكم ما بعد 17 تموز عام 1968 الصادرة بطبعين عامة وخاصة، وإن هذا الإجراء قد استخدم بعد عدة شهور من توقيع إتفاق 11 آذار عام 1970 بين الحكومة العراقية والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة الملا مصطفى البارزاني.

إنهيار منارة أم القرون الأثرية

مقرا والرحبة تبعد عن النخف 35 كيلو مقرا ومقدار ثلاثة ايام من اسطواضية مشابهة لما موجود في قاعدة المنارة، وارتفاع المنارة الحالي



مقرا: قاعدة منارة أم القرون مؤلفة من كتلة واحدة وعلى مسافة 40 كيلو مقرا عن مركز محافظة كربلاء في صحرائها الغربية، وإلى يسار الطريق المؤدي إلى قضاء عين نمر وأثار حصن الأبخضر. وهي أيضا تنبع إلى الجنوب الشرقي من محافظة الأنبار.

المنارة أو البرج بني على شكل اسطواني، مسافة من القاعدة (5) تقويم على قاعدة مربعة الشكل طول كل ضلع من أضلاعها(10) امتار والقاعدة مزينة بحنايا زخرفية تنتهي بعمود نصف دائرية من الأجر بواقع ثلاثة حنايا في كل ضلع بعد القاعدة المربعة، يبدأ الشكل الاسطواني حيث يمتد إلى أعلى المنارة ولكنه مختلف في الزخارف الأجرية التي زين كل قسم فالقسم الأول وعلى ارتفاع (2) متر يكون مصمتا وخاليا من الزخارف ثم يبدأ الأبريز الزخرفي الثاني، وهو على شكل كسرات متعاقبة وارتفاع (2) متر أيضا ثم شريط زخرفي ثالث مكون من تداخل الطابوق فيما بينه بالنقن في بناء. اما قمة المنارة فهي على شكل حنايا مقوسة إلى الداخل وفيها منازل لرمي السهام تحتها بعمود

رسمي مخصص. وكان شيئا لم يكن، أو مساحل كان في مكان غير العراق. قريبا سائل يسأل ماهي منارة أم القرون؟ منارة أم القرون أو منارة القرون: هي ليست مئذنة، وإنما هي منارة هدفها الهداية للطريق البري. وتعد منارات الطرق من المعالم المهمة، وتقام بين مراحل معلومة على الطرق البرية، وتلطفتها الدلالة وهداية السابلة، والقوافل التجارية وقوافل الحج إلى مكة، والية عملها في طريقة الدلالة هو بطريقة إتساع النيران لنيل، وتدخن النخائن نهاراً، ومن هذه العملية أطلق عليها العامة اسم «الموقد» أو الموقدة)، لتُرى من مسافات بعيدة من قبل المسافرين لتهديمهم الطريق الصحيح.

تقع منارة القرون جنوب غربي العراق (بادية العراق)، تبعد عن الكوفة حوالي 60 كيلو مترا، وجنوب خان الرحبة في ناحية الرحبة (الملاءة)، حوالي 15 كيلو



منارة: رجلان يستطلعان اثار منارة ام القرون

ليس من حق اهل الآثار ان يترنوا، بانهايار العراقية، لم يحسن لي تاريخ الحصول على نسخة منها، مع ان ذلك ليس مستحيلا، وقد وعدني بتاريخ العراق، وقوانينه، وإطلاع على خبايا كواليسه، وبعض الأصدقاء والساحث،



منارة: رجلان يستطلعان اثار منارة ام القرون

العراق باق وغيره إلى زوال

يقبنا ليس أعلى من الدم، وليس آمن من النفس التي حرم الله الا بالحق، والمؤسف أن الانسان ليس أبخس منه قيمة وثمن في العراق، فقد راحت النظام الانقلابية تجوب به بطشا في شرق البلاد وغربها، ولم يكن ايسر من روح ابن الوسط والجنوب والشمال قطعاً ويطشاً وانها، حتى راح العراقي يبحث عن وطن يأتي ويلد يأمن وأرض تحتضن وسما، تلحف، وراح العراقي يملاً يضرب للصابر المحتسب الراضي بقضاء من تسلط وحكم من بطش. وقد للعراقي أن يرى زمن الحرية ويعيش أيام التحرير، لكن هذه الأيام لم تكن كما أيام من كابد الظلم من الشعوب ثم عاش الحرية، فأيام الحرية في بلدي خالطها دم الإهراب ووسمتها الطائفية بختمها وراحت القومية تقسم الشعب إلى الطياف وحلل وملل ونحل وتمكنت المؤامرة في زمن الحرية من تحقيق مالم يتمكن الدكتاتور من تحقيقه. وكانت العلامة الفارقة للمرحلة الأكثر مشقة الدم العراقي الذي راح سبيل أنهاراً من أجل تروية الأرض التي جذبت فيها الحرية وشحت فيها الديمقراطية وراح الفرد يرضى أسانيداً وإمله وزوجه ورفيقه، لقد شهدت السنوات الأولى لزوال حكم الديكتاتور تكالب الجار والشقيق والصديق والعدو من أجل الإطاحة بحكم القادم الجديد، ليس بغضاً بمن حكم وقبض حسب ولكن خوفاً من عراق قوي حر مقترص متصد، بلحاظ أن من خطط ودبر وحفر واراد أن يوقع يعلم أن العراق يمرض ولا يموت ويضعف ولا يشمل ويتراجع لكنه لا يسكن، من هنا راح الجميع يتناصب التحرر توأ العداء ليس بقصد كسره تهديداً ولكن رغبة في تأخير السيرة وتبنيها، السودة وعرقلة الخط، فكان الإهراب الوسيلة الأجدى عنده والطائفة الثمن الإبخس، والقومية الأكثر يسراً لتمزيق الصف. ونجح لاعام قليلة في تحقيق ما صبا اليه، وبقينا ليس في ضياع المال خسارة ولا في فوات فرصة البناء ضير لا يجبر، لكن البأس كله في النفس التي راح الإهراب يطفئها بدم بارد حتى اصبح مشهد غسل آثار الدم الذي يخلقه التفجير امر معتاد وبالماء الطاهر والغائض وتسمت كل ايام الاسويق بالسوداء، من سلتها وحتى جمعيتها والجميع يتشاهد ويرقب ويشفى ويتمنى بداوم الحال وتصاعده، ففي استمراره القوى وفي بقاءه غياب لن تصدر وتصدى ووقف ونفع حتى تسيد. ويبدو أن مخطط واراد الإطاحة لم يكف بالدم الرزائي والترميل والتيتيم وقتل الاقتصاد باح راح خياله بعيداً ليخطط الي تحولي العراق الي عاصمة لدولة الإهراب بعد ان اصبح الإهراب امبراطورية تضم ولايات ودويلات على رأسها أمراء وريعية، بل راحت هذه الإمبراطورية هي الأحدث والأقوى وامتدت أراضيها لتهدد ارض الوطن، والأهم ان يبقى من آزاد أن يوقع سالم سعيد ترحيب على سدة العرش وينعم شعبه بإبراهه ويزيدو اقتصاده والأخر في جميع. لكن القوى لا يقبل الا الصدارة، يضعف لكنه لا يموت، يتراجع لكنه لا يهزم، يمرض لكنه لا يموت، يترنح لكنه لا يسقط، يخفت نجمه لكنه لا ياقل. على ظلاله من راح يترقب موت العراق، ويجاهل من ظن أن التكالب عليه اليوم هو الأول، فتاريخه سلسلة من الانهزامات والانتصارات، وصفحات مليئة بالحوادث والداسن والمكيدات والإفخاقات ثم النجاحات، وصورته كلها تراجعت وتصدت وتصديات، وبقيناً أن الحكيم من قرأ التاريخ وتعاض بوحاثة، فليس في التطلع ماخذ ولا في السعي عيب ولا في الرغبة في التصدر مثلية ولا في قيادة الأخر بجدارة تجني. لكن المآخذ كله في أن يعتقد المقود انه قائد وان يظن التابع انه متبوع ويتطلع من قضى جل حياته منتلقا توجهياتها ان يكون موجهاً، فالقيادة قدرة، والاتباع مكنة، والتوجيه مستلزم ومقدمة. ومد عرف العراق دولة كان ولا يزال قائداً ورائداً وموجهاً، وبقيناً ان الضربة التي لا تقبل تقوى، ويصرف النظر عن كل الحوادث الجساملة التي يمر بها العراق فإن الزهو سيكون حليفه والزهدار وعده والتصدر حبسبته، فليس اقل من الصدارة مكاة تليق بالعراق وليس ان المستشتر القانوني في رئاسة الجمهورية كان هو الجهة التي تشرف على تدقيق التشريعات في الطبعة الخاصة بالجمهورية.

الوزارية في حينه. ولما كان العمل قد بدأ مبكراً بصيغة الطبعتين للوقائع العراقية، فمن المستبعد ان تكون مديرية الأمن العامة هي من أوصى بالطبعتين، ولا جهاز المخابرات الذي لم يكن قد انشئ بعد. وليس مستبعداً ان يكون المسؤول عن العمل بالطبعتين، وفي ضوء التطورات التي جرت على نظام حكم السابع عشر من تموز عام 1968 وما بعده، وحتى السنوات الأخيرة قبل الاحتلال العسكري الأمريكي عام 2003 هو الشخصية الوزارية. ولكن الجهاز الحكومي الذي اكتشفه ستار من السرية والكنماني، كان أضعف من نصرة (كتاب رسمي) يصل لإحدى بوابته من رئاسة الجمهورية.

فعلى سبيل المثال، حينما دخل الأيوح بزبان وسعاوي وطوبان، وغيرهم من افراد العائلة، خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، الكلية، للدراسة الجامعية، أثير موضوع أنهم لم يستكملوا الدراسة العادية، بل ان بعضهم لم يتجاوزوا حتى مرحلة الدراسة المتوسطة!

وقبل في حينها ان (قراراً خاصاً وسرياً) صدر بإعفاغهم من شهادة البكلوريا كعقوبة للقول في الكلية؛ ولم يجد المعينون بالتفكيذ، هذا القرار في الوقائع العراقية العادية (ولكن مثبت بما لا يقبل الشك وجود العدد السري الخاص للوقائع العراقية. وتعدر على هذا الباحث أيضاً التعرف على صاحب فكرة هذا الاجراء في تغيير طبيعة جريدة الوقائع العراقية العلنية التي دامت عليها منذ إصدارها عام 1921 فبينما يمثل السيد صالح عمر العملي إلى أنه ربما (اقترح جهة امتية)، ولا تعين نوابه أصبح خارج العمل الحكومي في تموز 1970 وتسيير الدلائل إلى أن الطبعتين للوقائع العراقية كانت قد بدأت بعد مغابته بقليل. وقد تعذر على، مثلا، أن أحد تعين وإعفاء السيد العملي من منصبه وزيراً للإعلام ومن مناصبه الأخرى في الوقائع العراقية العادية، ولا تعين وزراء آخرين وإعفاغهم، من أعدد الصحف اليومية نشرت تلك التعديلات

ومن الحالات الغربية في القوانين العراقية عموماً وما تعرضت له من إلغاء أو تعديل، سوى مرتين، طيلة (أكاما في المعهد الملكي والجمهيري، و20 عاماً أخرى بعد الاحتلال الأمريكي وبعدة. وهكذا كان قانون عام 1977 هو ثاني قانون تاريخياً يتعلق بالجريدة الرسمية بعد القانون الأول عام 1926. كما لم يتعرض قانون 1977 ل تعديل حتى عام 2007 اي بعد اربع سنوات من احتلال العراق حيث أضيفت اللغة الكردية إلى اللغة العربية التي تصدر بها الجريدة الرسمية.

القرار بيد الشعب؛ لا للمتخاصين

القرار بيد الشعب هو وحده من يملك الإرادة لوضع حد لحالة التدهور وسوء الخدمات والفساد المستشري في جميع مفاصل الدولة. والقرار اليوم بيد الشباب الثائر فيمن سيختره؟

العراقيين شعب عظيم والأمم متروك لهم ليقرروا بانفسهم فيما يتعلق بمستقبلهم عندما يتظاهر الشباب ومعهم جميع شرائح المجتمع ليجدوا مصيرهم واختيار وجهتهم ليصلوا بالعراق إلى بر الأمان. ولهذا لتوجد آية قوة اليوم تقف بوجه التغيير الإيجابي أو تمنع الناس من التغيير عن أرائهم للمطالبة بحقوقهم المشروعة التي كفلها لهم الدستور واكتتبا القوانين وان يكون التغيير في التظاهر السلمي بعيداً عن كل ما يؤدي إلى الإساءة للأخرين او الاعتداء على ممتلكات الدولة التي هي بالأساس ممتلكات الشعب. نعم جات التظاهرات في وسط العراق وجنوبه هذه الأيام ويتأييد من باقي المحافظات بوصفها وسيلة لحشد الالتمام والحصول على المطالب المشروعة. بعد معاناة الناس في الحصول على حقهم الطبيعي في العيش والرفيد والحياة الحرة الكريمة يحقهم في التعبير عن مشاعرهم بحرية وان يشعرون في وطنهم بحقوقهم الكاملة غير منقوصة لكي يشعروا باميتهم أولاً، ثم لكي يدركوا ان لهم حقوق بقدر ما عليهم من واجبات تجاه وطنهم الكبير العراق وتجاه المجتمع الذي يعيشون فيه بعيدا عن التكتيل والتعزيم والتعسف وكبت الحريات وطمس الحقوق ولهذا انتفض الشباب الغياري في هذه المدن العزيزة من عراقنا العظيم ان يقولوا رايهم الصريح دون خوف او تردد بعد ان أغلقت الأبواب امامهم لاعوام عجاف فكانت هذه المآظلات على موعد انطلاق تظاهراتها واحتجاجاتها بعد ان رعاو الدرس جيدا وادركوا انه لا سبيل لحياة حرة كريمة الا بانتفاضة شعبية عامرة للمطالبة بحقوقهم المشروعة في إلغاء الطائفية والعرقية واعادة للوطنية معناها الحقيقي وللعراقيين انتانهم الصحيح للعراق وليس لغربه عاش ابنا هذه المحافظات بلا ماء ولا كهرباء ولا صحة ولا تعليم ولاحيث ما يسد رمقهم. التظاهرون اسقطوا فترة مظلمة امتدت لسث عشرة عاما على ايديهم النقية ودمائهم الزكية. مرحلة عراق شامخ خال من المحاصصة الطائفية والحزبية والجهوية يليق بالعراقيين ويتناسب مع ما انعم الله عليهم من ثروات كبيرة ولينها دور الفاسدين وسراق المال العام المتخاصين.

وتوفير فرص العمل للعاطلين وحاسبة الفاسدين وهو حق مكفول لكل مواطن. اما تكيم الآفواه ومنع حرية الرأي والتعبير عما يدور في الصدور فذلك هو الخطأ الأكبر الذي يقود إلى انقلاات امني وإثارة الفتن وتدمير التنمية والى ضحايا. من هنا جات انتفاضة تشرين المباركة التي عبرت عن حرية الرأي والمطالبة بالتغيير نحو الأفضل. ووضع قواعد صحيحة لعمل وطني موحد وجاد لايمنع عودة المفسدين فقط وإنما ويلغى أي أثر للمنعم الذي اختطوه لسرقة حق الناس بحياة كريمة ملها العدل والحرية والمساروة وهذا ما اكدته هذه الانتفاضة بان البلهاء وحدهم الذين يترأسو لهم بان السباحة ضد إرادة الشعب وارده وان التحافهم تحت أجندات خارجية قائمة على قهر الشعب هو الضمان لبقائهم على الكراسي وفي المناصب وفق مزاجهم وأهوائهم هو الخطأ الأكبر. لان إرادة الشعب أقوى من ان تقهر وان الشعب لفظهم والى الأبد وكشف عن العيبهم بعدما صعدوا رؤوسنا بالحديث عن الديمقراطية والنزاهة والسيادة وحقوق الانسان...! نعم القرار اليوم بيد الشعب فيمن سيختره زعيما له. والقرار بيد الثوار فيما سيتعلق بمستقبلهم.....

بغداد

www.azzaman.com

بغداد

بغداد